



اتفاقية تعاون

١١/٤٦١
٢١٩/١٠/٢

فيما بين الفريقين الموقعين أدناه:

جامعة البلمند

ممثلة برئيس الجامعة الدكتور الياس ورق.
(الفريق الأول)

و

المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

ممثلة برئيس مجلس الإدارة/ المدير العام الدكتور سامي علوية.
(الفريق الثاني)

مقدمة:

لما كانت جامعة البلمند - فريق أول، وانطلاقاً من شرعة أهدافها وخصوصاً تلك المتعلقة باهتمامها بالخير العام والالتزام بقضايا المجتمع ومد يد المساعدة إلى المؤسسات العامة والخاصة عبر نشر المعرفة وإجراء البحوث العلمية والتطبيقية للمحافظة على الموارد الطبيعية ضد كل أشكال التلوث والسعي إلى تعزيز التعاون في مجال البحوث والابتكار وتوجيه الدراسات حول إدارة المياه وحمايتها بالإضافة إلى اعتماد أسس التنمية المستدامة التي هي جزء من رسالة الجامعة التي تشدد على تعزيز قيم الانسانية، وبناء مواطنين فاعلين في مجتمعاتهم موجّهين بالحرية والمسؤولية، وبناء الدولة والالتزام بالحفاظ على البيئة، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في لبنان.

ولما كانت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني - فريق ثاني، قد أنشئت بموجب القانون الصادر بتاريخ ١٤ آب ١٩٥٤ بسبب ضرورة استثمار الموارد المائية لنهر الليطاني بهدف تنمية المناطق الريفية في مجالات الطاقة والكهرباء والري وتقوم المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بتنفيذ مهامها

في حماية وإدارة الموارد المائية في نهر الليطاني بموجب القانونين رقم ٤١٥ ورقم ٤١٦ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٥ المتعلقين بمشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (منسوب ٨٠٠ متر)، والقانونين رقم ٤٩ ورقم ٥٠ تاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٤ الملحقين بهما؛ ونصت تلك التشريعات على تولي المصلحة إدارة وتشغيل وصيانة منشآت المشروع ومرافقه عند اكتمال تنفيذه، وهي لهذه الغاية تتخذ كافة التدابير التي تكفل لها الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها المنتظرة، كما انها تقوم بتقييم ومراجعة نظمها وأوضاعها الادارية وتطويرها، بالإضافة الى وضع وتطبيق هيكل تنظيمي ملائم يتماشى مع المهام الإضافية المناطة بها، وتدعيم أجهزتها بالكوادر الفنية والادارية وتلبية احتياجاتها من الأجهزة والمعدات والتسهيلات اللازمة لأداء مهامها بكفاءة، بالإضافة الى اتخاذها الأعمال الضرورية لحماية مياه نهر الليطاني وبحيرة القرعون من التلوث وللحد من تراكم الرسوبيات في خزان السد.

كما تستعين المصلحة في هذا الصدد بالقانون رقم ٦٣ تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧ الذي نص على اعتبارها الجهة المسؤولة عن تنفيذ مهمة الحوكمة والتنسيق والمتابعة مع الجهات المعنية برفع التلوث، ومن خلال القانونين رقم ٦٤ و ٦٥ تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧ واللذان نصا على توليها نمذجة الموارد المائية ورفع مستوى الوعي لدى المجتمع المدني حول المحافظة على بيئة حوض نهر الليطاني، والقانون رقم ٧٧ تاريخ ١٣ نيسان ٢٠١٨، الذي كرس صلاحيتها بحماية الموارد المائية، وأدخل مفاهيم المشاركة مع مستخدمي المياه في إدارة مشاريع الري.

ولما كانت المشاكل المائية الحالية في حوض نهر الليطاني - من تلوث وانخفاض مستوى المياه الجوفية وقلة تدفق المياه السطحية - تعود إلى تزايد الطلب وطغيانه على العرض وعدم تناسب استعمالات المياه وعدم قانونيتها في ظل غياب المخطط التوجيهي للحوض على النحو الذي أشار إليه قانون المياه وفي ظل غياب الحوكمة في إدارة الموارد المائية في الحوض المذكور.

ولما كانت التحديات الجديدة تتطلب أساليب جديدة مبتكرة، كتطبيق أسس الحوكمة الحديثة كالتوعية والمشاركة في وبناء سياسات مائية فعالة وإعادة توزيع وحصر المهام، واللامركزية، والإدارة السياسية القوية والعدالة وتطبيق الديمقراطية الإدارية من خلال المشاركة والحوار وتوافق الآراء.

كما ان المشاكل البيئية التي يعاني منها حالياً حوض نهر الليطاني ناتجة عن خلل في حسن إدارة الموارد الطبيعية. ومن خلال النظر في الواقع الحالي للإدارة المائية يتضح جلياً أنّ هناك عدد من المشاكل والثغرات الإدارية والتنظيمية أدت إلى ما ورد سابقاً عن المشاكل المائية والبيئية للحوض. من أبرز هذه الثغرات:

✓ تعدد الأطراف المسؤولة وتداخل الصلاحيات مما أدى إلى ضياع المسؤولية خصوصاً في موضوع تلوث المياه.

✓ قلة التنسيق بين الجهات وقلة أو عدم تبادل المعلومات والبيانات.

✓ ضعف القدرات البشرية والمؤسسية.

✓ عدم وجود مخطط واضح لإدارة الموارد الطبيعية لحوض الليطاني على صعيد الحوض ككل.

✓ التأخر في تحديث القوانين المائية ووجود ثغرات في القوانين التنظيمية المستحدثة (القانون ٢٠٠٠/٢٢١ والقانون ٢٠١٨/٧٧) وعدم وجود آليات تنظيمية لضمان جودة المياه وضبط كميات المياه المسحوبة من الآبار.

✓ إتباع أساليب تقليدية لإدارة الموارد المائية في الحوض غير قائمة على إشراك -أو أقله- أخذ برأي مستخدمي المياه والمجتمع المدني مما لا يعزز روح المسؤولية لدى مستعملي المياه ويساهم بظاهرة الهدر والتلوث.

ولما كان الفريقان يرغبان بالتعاون لتحقيق أهدافهما المشتركة من خلال القيام بالدراسات في مجالات المياه بشكل عام، في حوض نهر الليطاني بشكل خاص، من خلال الدراسات التي يمكن أن يقوم بها طلاب جامعة البلمند في كافة اختصاصاتهم، لا سيما لجهة الوصول إلى وضع مخطط واضح لإدارة الموارد الطبيعية لحوض الليطاني على صعيد الحوض ككل.

فقد اتفق الفريقان على ما يلي:

المادة الأولى: تعتبر المقدمة أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة الثانية: يشمل التعاون بين الفريقين المواضيع التالية:

- ١- وضع مخطط توجيهي عام لحوض نهر الليطاني في ظل قانون المياه رقم ٧٧ يشمل مخطط واضح لإدارة الموارد الطبيعية لحوض الليطاني على صعيد الحوض.
- ٢- وضع تصاميم لمباني الإدارة المركزية للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني.
- ٣- توجيه دراسات الطلاب لخدمة ما تم ذكره في المقدمة.

يعمل بهذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تلقائياً إلا إذا أبدى أحد الفريقين عدم رغبته بهذا التجديد بموجب كتاب مضمون يبلغ إلى الفريق الآخر وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء مدة الاتفاقية.

المادة الثالثة: تلتزم المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بمساعدة الباحثين والطلاب العاملين على تنفيذ ما ورد في المادة الثانية أعلاه لجهة تزويدهم بكافة البيانات والدراسات والخرائط المطلوبة لإنجاز موضوع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى تمكين الطلاب من الاستفادة من فرص التدريب والتأهيل العلمي والعملية في المنشآت المائية والإدارية التابعة للمصلحة.

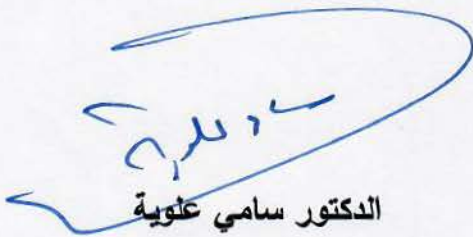
المادة الرابعة: تنظم ملاحق خاصة عند الحاجة، تكون تابعة لهذه الاتفاقية ومتممة لأحكامها، لتفصيل أي عمل مشترك أو التكلفة المالية التي قد تترتب عند تنفيذها.

حُزرت هذه الاتفاقية على أربع نسخ، احتفظ كل فريق بنسختين عنها.

البلمند في ٢٦/٩/٢٠١٩

الفريق الثاني

رئيس مجلس إدارة/ مدير عام
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني



الدكتور سامي علوية

الفريق الأول

رئيس
جامعة البلمند



الدكتور الياس وراق